قالت العرب

"تُنسى كأنك لم تكن / تنسى كمصرع طائر / ككنيسة مهجورة تنسى / كحب عابر
/ وكوردة في الريح / وكوردة في الثلج / تنسى

المشهد
العدد 343 السنة الثالثة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

من الفاشل فى الانتخابات: المعارضة أم السلطة؟

المال السياسى سيد الموقف والخاسرون كثر أهمهم الوطن وفقراؤه

من الذى فشل فى انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥؟ المعارضة التى حرمت من الحصول على مقاعد باستثناءات نادرة تعد على أصابع اليد الواحدة، أم السلطة التى سمحت بكل هذه الفوضى الانتخابية من أول قانون معيب سمح لأحزاب الموالاة بتشكيل قائمة وحيدة مضمونة الفوز عبر "تبرعات" بعشرات الملايين.

من الفاشل ومن الرابح؟ السلطة التى فرغت البرلمان من مضمونه؟ ام الفقراء الذين اضطروا تحت سوط التضخم والغلاء لبيع أصواتهم بـ "ثمن بخس" أم الوطن الذى يواجه تحديات كانت تحتاج مجلسا تشريعيا قويا؟ أم أحزاب وتكتلات المعارضة المحاصرة بقوانين معيبة ومال سياسى لانعرف من أين يأتى ولمن يذهب؟

أربعة أصوات من أصحاب الوزن السياسى يجيبون، تنوعوا بين كمال أبو عيطة ومدحت الزاهد وعلاء الخيام وناجى الشهابى .. وهذه أقوالهم:

بحسب تأكيد كمال أبو عيطة وزير القوى العاملة السابق وأحد مؤسسى حزب الكرامة، فإن المعارضة لم تفشل فى انتخابات ٢٠٢٥، بل عملت كل ما عليها، وأن الفشل جاء بسبب عوامل أخرى.

وأوضح أن المعارضة بشكل عام، مُنعت أصلاً من المشاركة وهذا المنع جاء من خلال القانون الشائك الذى صُمم للانتخابات، حيث يأتى نصف البرلمان بالتعيين لدعم القائمة المطلقة المغلقة، وهى نظام مفسد تمامًا.

وأضاف أبو عيطة أن النظام لم يكتف بالقائمة المطلقة، بل شمل نزول مرشحين دفعوا مبالغ كبيرة، سواء فى القوائم أو غيرها، مشيرا أنه فى كل الانتخابات دائمًا توجد بعض التجاوزات، سواء فى استخدام المال أو غيره، وهذا موجود فى كل مكان ولكن هذه المرة لم تكن انتخابات حقيقية، بل تجاوزات فقط، حيث كانت التجاوزات موجودة بدون أى انتخابات فعلية، مما دفع الرئيس للتدخل، وأول تجاوز كان فى القانون نفسه، ثم فى اللجنة العليا للانتخابات التى لا تصلح حتى للإشراف على انتخاب جمعية عمومية، رغم تصريحاتها بأن الانتخابات جيدة والإقبال رهيب.

وأوضح الوزير السابق أن هذه أضعف انتخابات يشهدها فى حياته، وربما قبل ولادته كانت هناك أخرى، لكنها الأضعف فى الإقبال والحضور، موضحا أن التصويت العقابى أخذ شكلين رئيسيين فى هذه الانتخابات أحدهما الامتناع عن الحضور تمامًا وحتى فى النسبة الضئيلة التى حضرت، كانت نسبة الأصوات الباطلة مرتفعة، وهو شكل من أشكال الاحتجاج أو التصويت العقابى بإبطال الصوت، وأعطى الناس انتقامًا أو سلبًا أصواتهم لمرشح واحد فقط يمثل الغلابة، أو لم يعطوا أحدًا إذا لم يقتنعوا بأى مرشح، وهناك ظاهرة غريبة فى بعض قرى الجيزة حيث رفضت العائلات النزول للانتخابات أصلاً حتى لا يُقال عليهم "مزورين" أو أنهم هبطوا بمستواهم وهذا يعكس الإحباط العام من العملية الانتخابية بأكملها، كما أن الانتخابات فى الإسكندرية وُصفت بأنها بين "هايبر وان" و"كارفور" أو سوبر ماركتات كبيرة أخرى مثل "أوكازيون ماركت" ووضح أن هذه السوبر ماركتات كانت توزع صناديق وكراتين وبونات لجذب الناخبين، مما يعكس تحول الانتخابات إلى تجارة تجزئة.

وأضاف أن هذا البرلمان غير مناسب لأى قوى سياسية، فهو "ولد ميتًا" ومشوهًا، ولادة غير طبيعية، وكأنه ولد سفاحًا لا يمت للبرلمان بالصوت، وأنه يشعر بالفخر لعدم وجود مقعد له فى مثل هذا البرلمان. مشيرا أن المجلس الحالى لن يكون فيه أحد يمثل الشعب حقًا، نعم هناك واحد أو اثنان أو ثلاثة، لكنهم لا يملكون أى تمثيل حقيقي، هؤلاء سيعملون وسط تحالفات تجارة السلاح والعملة والمخدرات والآثار، دون تحقيق أى شيء للشعب.

ووصل أبو عيطة إلى حد القول أن مصر رايحة على "سكة اللى يروح ما يرجعش"، وأن هذا البرلمان أسوأ من برلمان ٢٠١٠ الذى كان فيه بعض الوعى والانتماء والوطنية. أما أعضاء هذا البرلمان لا يعرفون معنى السياسة أصلاً، فهم مشغولون بأمور مثل السيارات دون فهم للشأن السياسى ولو اكتمل البرلمان، يجب المطالبة بإلغائه تمامًا وإعادة صياغة قانون جديد وفق مخرجات الحوار الوطني، مع إجراء الانتخابات بالقائمة النسبية الكاملة وهاجم الهيئة الحالية للانتخابات فهى برأيه (ليست مستقلة، بل "هيئة بنداري" فى الاسم والصفة والفعل، ويجب اختيار هيئة مستقلة حقيقية) فقد ادعت أن كل شيء زى الفل حتى اضطر رئيس الجمهورية للتدخل، لكن ما حدث بعده لم يختلف كثيرًا، وحتى لو اعتُقل بعض الذين يوزعون الفلوس، لكن آثار الفلوس لا تزالَ موجودة، فقد تم القبض على ٢٥ شخصًا فى ساعة واحدة فى المطرية وكان تأثير هذا كبيرا، حيث حصل مرشح مثل محمد زهران على الأولوية فى معظم اللجان بفارق كبير، لكن فى ٣-٤ لجان ارتفع الحضور فجأة من ١٥٠-٣٠٠ إلى ٧٠٠-٨٠٠ صوت، وهذه اللجان غيرت النتيجة فى الدائرة كلها، مما يشير إلى تخطيط مسبق.

وأضاف: استشرى الفساد وأصبح أقوى من الجميع فهو موجود فى كل المستويات ويخطط، من المنع الأولى المسبق كما حدث مع هيثم الحريرى ومحمد عبد العال ومحمد عبد الحليم والتدخل كما حدث أحمد الشرقاوى وطلعت خليل، الذين كانوا آخر بقايا تكتل ٢٠/٢٥، فهؤلاء الرموز، الذين يمثلون ثورة ٢٥ يناير، واجهوا نهاية مأساوية، مثل أحمد الشرقاوى الذى نجح ثم خسر باكتساح، وطلعت خليل الذى سيُحاكم دون معرفة النتيجة، بالإضافة إلى نواب مترشحين اتهموا زورًا بالمخدرات رغم براءتهم المثبتة بشهادات من المعامل المركزية

وقال ابو عيطة إنه اكتشف أسلوبًا جديدًا للتزوير باستخدام الباركود، وأضاف أن مصر تدخل منعطفًا خطيرًا يتطلب تنبه الجميع، سواء حكومة أو معارضة، لأن هذا البرلمان لن يُحترم حتى لو اكتمل، فالشعب كان يقابل النواب بإجلال واحترام، لكن هذا البرلمان لن يلقى احترامًا.

أضاف أبو عيطة أن تحالف الفساد يستفيد من الفقراء الذين يتزايدون يوميًا، بينما تُخفى الأجهزة مستويات الفقر بأوامر، وما حدث يؤدى إلى برلمانات هشة لا تعبر عن الشعب، وتستخدم لتمرير قوانين معيبة مثل قانون الإدارة والعمل والتأمينات الاجتماعية، كما فى البرلمان السابق

وأوضح أن الشعب يجب أن ينتظر من هذا البرلمان تشريعات ضد مصالحه، فالأغلبية العظمى ليست مدافعة عن الشعب بل عن مصالحها، لاسترداد الفلوس المصروفة وحماية أنشطتها غير المشروعة، لكنه يعول كليًا على القضاء المصرى للتدخل ووقف هذه المهزلة، مشيرًا إلى أنه متفائل وهذا التفاؤل ينبع من الثقة فى استقلالية القضاء كحل أخير لتصحيح مسار الانتخابات المشوهة، فهو الأمل الوحيد فى استعادة الشرعية للبرلمان.

وأكد أبو عيطة أن كمية الطعون التى قدمت أكبر من عدد الدوائر، مما يجعلها كارثة حقيقية وهذه الطعون تكشف عمق التجاوزات والتزوير، وتتطلب تدخلا قضائيًا فوريًا، وهذه الكارثة دليل على فشل النظام الانتخابى الحالى الذى يحتاج إلى إصلاح جذري.

مدحت الزاهد: فشل النظام

أكد مدحت الزاهد رئيس حزب التحالف الشعبى الاشتراكى ورئيس مجلس امناء الحركة المدنية الديمقراطية،أن العنوان المناسب لانتخابات ٢٠٢٥ ليس "فشل المعارضة"، بل "فشل النظام السياسى وفشل الحكومة ومؤسسة الحكم" فى استغلال الانتخابات كمخرج من الأزمة المحتدمة التى يواجهها الشعب، فالانتخابات كانت فرصة لفتح أبواب الأمل فى تغيير سلمى ديمقراطي، يقطع طريق الانفجارات والفوضى والانقلابات والاضطرابات الاجتماعية الحادة، وهذا الوعى يتجاوز مجرد "مين خد إيه" أو "المقاعد راحت فين"، فالتركيز على الكراسى فى مثل هذه المأساة يصبح كارثة حقيقية

أضاف الزاهد، أن هناك بعدًا وطنيًا ومجتمعيًا عامًا وبعدًا شعبيًا وديمقراطيًا يتعلق بالأمن الاجتماعى والسلامة الوطنية، وهو ما كان المفروض أن يديره النظام، والسؤال الرئيسى هو: هل قدرت الانتخابات على تمثيل القوى المتنوعة فى المجتمع لتكون شريكًا فى الخروج من الأزمة أو على الأقل تخفيف أعبائها عن الناس؟

كمال أبو عيطة: لم تفشل المعارضة .. والكائن الجديد "ولد سفاحًا" ولا يمت للبرلمان بصلة

ناجى الشهابي: كارثة تمثيلية والجميع متورطون وكراسى تم بيعها بعشرات الملايين

مدحت الزاهد: "النظام ومؤسسة الحكم" فشلا فى استغلال الانتخابات كمخرج من الأزمة

علاء الخيام: حتى إعلام السلطة قال إنها تذكر بفساد قبل الثورة، وأخطر ما رأى فى تاريخ الجمهورية

وأجاب الزاهد، أن الانتخابات لم تحقق ذلك، بل اتبعت منطق "الصوت الواحد" فى برلمان متآمر عليه من الأجهزة والمؤسسات الحاكمة، فالتشريعات الخانقة، مثل نظام القوائم المطلقة، ليست إنتاج المعارضة بل عارضتها وقاطعتها ورفضتها، مما يجعلها أداة للإقصاء، كما أن تقسيم الدوائر الاعتباطى كان انحيازًا للأقوى ولرأس المال ورجال الأعمال ورجال السلطة، مما يبعد الناس عن المشاركة. أيضا ارتفاع الرسوم جعلت الاشتراك مكلفًا، فـ ٣٠ ألف جنيه للترشح و١١ ألفا إضافية، أى ٤٠ ألف جنيه دون أى نشاط إضافى من المرشح، وهذا فى بلد أغلبيته من الفقراء يعنى إقصاءً كاملاً للطبقات الشعبية، وانتهى الأمر إلى مأساة شوهدت فى إبطال النتائج فى عشرات الدوائر، مع تغول المال السياسى فى كل اتجاه فالكراسى يُدفع فيها ٤٠ أو ٥٠ أو حتى ١٠٠ مليون جنيه، مما يثير تساؤلات حول الغرض من ذلك.

وأوضح رئيس حزب التحالف الشعبى أن التشريعات والإجراءات الإقصائية تبعد أصحاب المصلحة الحقيقية وتمكن رأس المال من السيطرة الكاملة، فأصبحنا نشاهد الإنفاق الهائل فى بلد يواجه أزمة اقتصادية شديدة، مما يؤدى إلى إنتاج برلمان بالتعيين بدلاً من الانتخاب الحقيقي

يضيف: هذا ليس دفاعًا عن المعارضة، التى قد تفشل فى الكثير من الأمور، لكن قصة مصر الآن هى فشل النظام السياسى الذى لن يصمد أمام العواصف القادمة بفضل طريقة إدارة هذه الانتخابات والمال السياسى كان السبب الرئيسى فى غياب من يمثلون الشعب الحقيقى فى البرلمان، حيث أصبح هو "الغول" أو الذراع الرئيسى لها، مع أطراف أخرى فى المشهد الذى لا يضر العدو ولا يفيد الحبيب. ومنذ الإطاحة بثورة ٢٥ يناير، كان البرلمان مصممًا لعدم تحمل أصوات معارضة، رغم أن المعارضة فى ذلك الوقت كانت محدودة بعدة عشرات فقط. وقد مارست تأثيرها الأكبر فى مناسبتين مهمتين تخصان الوطن كله، تيران وصنافير والتعديلات الدستورية، هذه المعارضة تم الإطاحة بها وحصارها فى كل مكان، وفى النهاية، حتى بقاياها مثل أحمد الشرقاوى لم تعد موجودة، وطلعت خليل فشل فى محاولة التحقيق، لذلك يجب اعادة الانتخابات الحالية حتى تمثل الشعب.

ناجى الشهابي: كارثة تمثيلية تهدد الديمقراطية

وصف عضو مجلس الشيوخ ورئيس حزب الجيل، ناجى الشهابي، انتخابات ٢٠٢٥ بأنها "غير مسبوقة" فى درجة فسادها وابتعادها عن جوهر التمثيل الشعبي، هذه الانتخابات لم تكن مجرد عملية تصويتية، بل تحول جذرى فى بنية المجتمع المصري، حيث اختفت الطبقة المتوسطة تماماً عن المشهد الانتخابي، تاركة المجال لناخبين فقراء تُشترى أصواتهم بمبالغ زهيدة تصل إلى ٢٠٠ جنيه، و"هذا المجلس القادم لن يكون ممثلاً للشعب المصري، بل مجلساً مالياً يسيطر عليه رجال الأعمال، وأسوأ من ذلك، نواب لا علاقة لهم بالعمل العام أو السياسة أو التشريع".

أضاف الشهابي: المشهد الانتخابى شهد "غياباً كاملاً للطبقة المتوسطة"، التى كانت عماد الديمقراطية، هذه الطبقة لم تنزل إلى مراكز الاقتراع أبداً، مما يجعل المجلس "مرآة للنظام الفاسد" و"النواب الذين فازوا لا يعرفون حتى اللغة العربية الفصحى، يقرأون من الورق بعربى مكسور، لم يتعلموا فى مدارسنا ولا يفهمون التعليم الذى تعلمناه فكيف لهم أن يعرضوا مشاكل الشعب"؟

"هذا يجعل المجلس أداة للمصالح الخاصة، حيث يدخل الأثرياء بملايينهم لشراء الكراسي، بينما يصرف آخرون عشرات الملايين ليحصلوا على ١٠- ١٢ ألف صوت فقط، فى حين أن القائمة الوطنية "من أجل مصر" طلبت من كل مرشح ١٠٠ مليون جنيه، هذا يعنى أن المجلس القادم "مجلس مالى وليس حتى مجلس رجال أعمال"، حيث اختفى الناخب التقليدى وحل محله "الناخب الفقير المسكين اللى محتاج"، الذى يحل مشكلته بـ٢٠٠ جنيه مقابل التصويت.

ويوضح الشهابى أن الانتخابات لم تجّر فى أماكن مغلقة، بل فى سرادقات واسعة طولها ٢٠- ٣٠ مترا، مما سمح بمراقبة الأصوات تحت أعين الجميع وصرح بأن "هذا كله تم بشكل واسع بعد بيان الرئيس عبد الفتاح السيسى الذى أعلن عن تجاوزات وطالب بإعادة الانتخابات، لكن حتى فى شبرا مصر بعد الإعادة، استمرت التجاوزات"، واتهم الأجهزة بأنها متورطة لان هذه العملية كانت "على مرأى ومسمع من جميع أجهزة الدولة"، كما أن الهيئة الوطنية للانتخابات لم تقم بدورها، ولم ترفع شكوى رسمية رغم تجاوز السقف الانتخابى بعشرة أضعاف، مشيراً إلى أن "العمود الواحد فى أكتوبر أعلى من السقف الانتخابي".

عن فشل المعارضة يقول الشهابى بأن "هذه ليست انتخابات تمثل فيها المعارضة، بل انتخابات لمن يملك المال" هؤلاء "أذكياء" يصرفون ٢٠-٣٠ مليوناً ليحصلوا على كرسى بـ١٠- ١٢ ألف صوت، لان فى دماغهم أشياء اخرى ليس لها علاقة بالعمل السياسي، يريدون مقعد البرلمان كواجهة لهم لتسهل عليهم أموراً خاصة.

فى الختام، يؤكد الشهابى أن مجلس النواب ٢٠٢٥ "لا يمثل الشعب المصرى فى شيء، ولا يمثل الفقراء والمساكين الذين اشتريت أصواتهم"، ويطالب بإلغاء الانتخابات عبر حكم من المحكمة الدستورية العليا، التى يمكنها أن تحكم اليوم أو غداً، فهذا المجلس كارثة بكل المقاييس، خاصة مع التحديات الضخمة التى تواجه مصر"، محذراً: البرلمان يفقد دوره الحقيقى فى تمثيل الشعب، "مش هنلاقى فيه أصوات تعبر عن الناس من الاساس"

علاء الخيام: بيع الكراسى بالملايين

أكد علاء الخيام أن أحزاب الموالاة تجاوزت كل الحدود ببيع كراسى البرلمان بالملايين، من ٢٠ لـ٥٠ مليون جنيه والتسريبات والفيديوهات على السوشيال ميديا فضحت تلك القيادات، وحتى إعلام الدولة ناقش تجاوزات الانتخابات واكد أنها تهديد للديمقراطية وصرح بعضهم "أن ده بيع صريح يذكر بفساد قبل الثورة، ويعتبر أخطر حاجة شافها فى تاريخ الجمهورية". القوائم أصبحت الأغلى لأنها تضمن نجاحا بدون منافسة، وأكثر من ٥٠٪ نجحوا بدون حملة انتخابية حقيقية، هناك رجال أعمال اشتروا الكراسي، وهذا يهدد الطبقات الفقيرة، فالبرلمان أصبح مشروعا اقتصادى وليس لتمثيل الشعب.

وأكد الخيام أن الرئيس السيسى تدخل مباشرة بناءً على توصية من المخابرات، التى رأت أن "المشهد غير مريح ويهدد الاستقرار" وأعيدت ٧٠٪ من الدوائر بسبب انتهاكات، وأصوات تم شراؤها، وفى إعادة الانتخابات بالجيزة الحضور أصبح ١,٥٪ فقط، وهذه رسالة صادمة رغم الوعى السياسى المرتفع بالمحافظة. بعدما كان يقال أن٥٠٪ حضروا فى المرحله الأولى، وهذا دليل فقدان ثقة كامل،وما حدث يعتبر إجراما يستحق المحاكمة، ويجب تدخل استثنائى لحكيم داخل الدولة "فلا يجوز ان نبيع تاريخ مصر بالأموال" كما أن مصر فى خطر، فهناك صراع مع إثيوبيا وإسرائيل، وتضخم، والبرلمان الآن فى يد غير كفؤة، وسيكون خطرا على الأجيال القادمة، فبرلمان رجال الأعمال لا يصلح لتلك المرحلة.

وأوضح علاء الخيام أنه فوجئ بسقوط طلعت خليل وأحمد الشرقاوى رغم شعبيتهم، وعدم دخول هيثم الحريري، والبرلمان الان أصبح بدون معارضة حقيقية، والحل فى رأيه إلغاء كامل للانتخابات، وإجراء انتخابات بإشراف قضائي، وإعلام حر لفضح المال السياسي. نحن نحتاج تغييرا جذريا لإنقاذ المشهد.

تحقيق: بسمة رمضان

"الأجور بتيجى من الزبالة»... أرباح بالمليارات وعمال تحت المراقبة

النساجون الشرقيون: «صاحبة السعادة» نموذج فج لدولة داخل الدولة

على مدار أكثر من أربعة عقود، وبفضل قوتها البشرية الوطنية، رسخت شركة «النساجون الشرقيون» مكانتها بوصفها واحدة من أكبر شركات صناعة السجاد فى العالم، وكيانًا تصديريًا عملاقًا يُقدّم باعتباره قصة نجاح للصناعة المصرية.

بدأت الشركة نشاطها فى مطلع الثمانينيات، ثم تمددت أفقيًا ورأسيًا، وبنت سلسلة إنتاج متكاملة تبدأ من تصنيع الخامات الأولية، وعلى رأسها حبيبات البولى بروبلين، مرورًا بالغزل والصباغة والنسج، وصولًا إلى التعبئة والتوزيع داخل السوق المحلية وعبر عشرات الأسواق العالمية.

القوائم المالية والإفصاحات الدورية ترسم صورة صعود متواصل: نمو فى الإيرادات، قدرة على تحقيق أرباح وتوزيعات سخية للمساهمين، واستمرار فى التوسع حتى فى سنوات الاضطراب الاقتصادي. غير أن هذه الصورة، كما تكشف إفادات عمالية وبيانات حقوقية وتغطيات صحفية مستقلة، تخفى واقعًا مختلفًا داخل المصانع؛ واقعًا تُختزل فيه علاقة العمل إلى معادلة قوة غير متكافئة، وتتحول فيه أدوات الإدارة إلى أدوات مراقبة وترهيب، ويغيب فيه الدور الرقابى للدولة.

صعود مالى واضح... وأرقام لا تصل إلى القاعدة

وفق الإفصاحات الرسمية، حققت «النساجون الشرقيون» خلال عام ٢٠٢٤ إيرادات تجاوزت ٢٤ مليار جنيه مصري، مع صافى أرباح قدّر بنحو ٢,٥ مليار جنيه. وفى العام نفسه، أقرت الجمعية العمومية توزيعات نقدية للمساهمين تجاوزت مليار جنيه، فى إشارة صريحة إلى وفرة السيولة وثقة الإدارة فى نتائجها. وفى النصف الأول من عام ٢٠٢٥، واصلت الشركة تسجيل مبيعات تجاوزت ١٢,٥ مليار جنيه، مع أرباح صافية تخطت المليار جنيه، رغم تراجع نسبى فى الهوامش.

تعكس هذه الأرقام نموذجًا إنتاجيًا رأسيًا متكاملًا يمنح الشركة قدرة عالية على التحكم فى التكلفة وتعظيم العائد. لكن العمال داخل المصانع يؤكدون أن هذا النجاح لا يُترجم إلى تحسّن ملموس فى دخولهم. فبحسب إفادات متطابقة، يتقاضى عمال أمضوا ٨ إلى ١٠ سنوات خدمة رواتب تتراوح بين ٧ و٨ آلاف جنيه، مع زيادات سنوية محدودة وُصفت بأنها رمزية.

"أنا بقالى سنين فى المكان ده. كل ما نسمع عن أرباح جديدة، نستنى نشوف حاجة علينا... مفيش. بنرجع البيت نحسب الجنيه قبل ما نصرفه وكأن هذه المليارات لا تمر من أمام بوابات المصنع"

اقتصاديًا، يشكّل بند الأجور فى الصناعات التحويلية كثيفة العمالة عادة ١٥ إلى ٣٠ فى المئة من تكلفة التشغيل وفق المعايير المتعارف عليها. وفى شركات تصديرية تحقق وفورات الحجم وتوزّع أرباحًا بالمليارات، يُفترض أن ينعكس النمو على تحسين الأجور وظروف العمل، لا تكريس الضغط على العمال باعتبارهم الحلقة الأضعف.

التخارج إلى الخارج: الأرباح تخرج... والضغط يبقى

فى عام ٢٠٢٢، أعلنت شركة «النساجون الشرقيون» عن خطوة وُصفت رسميًا بأنها «إعادة هيكلة»، تمثلت فى قيام ياسمين وفريدة محمد فريد خميس، ابنتى مؤسس الشركة الراحل، ببيع كامل حصتيهما المباشرتين فى الشركة، والبالغ مجموعهما نحو ٢٤,٦ فى المئة من الأسهم، لصالح صندوق استثمارى يُدعى FYK Limited، مقابل ما يقارب ١,٤ مليار جنيه مصري. وبحسب إفصاح الشركة للبورصة المصرية، باعت كل منهما حصتها البالغة ١٢,٣١ فى المئة بعدد أسهم تجاوز ٨١ مليون سهم، وبقيمة قاربت ٦٨٧ مليون جنيه لكل حصة.

أكدت الشركة حينها أن الصفقة لن تؤدى إلى تغيير المستفيد النهائي، باعتبار أن الصندوق المشترى مملوك بالكامل لهما. غير أن ما أثار جدلًا واسعًا هو أن صندوق FYK Limited كيان مسجّل فى إنجلترا، تم تأسيسه حديثًا، ولا يعمل أصلًا فى مجال صناعة السجاد. اقتصاديون وحقوقيون رأوا فى هذه الخطوة نقلًا قانونيًا لمركز ثقل الملكية إلى الخارج، بما يسمح بتحويل الأرباح والعوائد إلى عملات أجنبية والاحتفاظ بها خارج البلاد، فى وقت كانت تعانى فيه مصر من أزمة عملة حادة.

أحد العمال علّق على الخطوة قائلًا إن الشركة "شدّت السلم وطلعت"، بينما يُطلب منهم فى الداخل تحمّل الأعباء باسم الظروف الاقتصادية. محللون أشاروا إلى أن هذا النموذج، رغم كونه قانونيًا من الناحية الشكلية، يتيح التحصّن باتفاقيات التحكيم الدولى والتمتع بمزايا ضريبية، ويُضعف قدرة الدولة على الرقابة والمساءلة، خصوصًا فيما يتعلق بتحويل الأرباح والالتزامات الاجتماعية.

فى هذا السياق، يبرز سؤال حق الدولة وحق المجتمع: شركة نشأت وتوسعت داخل مصر، واستفادت لعقود من العمالة الرخيصة والبنية التحتية والحوافز، ثم تنقل جزءًا معتبرًا من ملكيتها وعوائدها إلى الخارج، فى الوقت الذى تُشدّد فيه الخناق على عمالها داخل المصانع.

فجوة الأجور... حين يصبح التدرج غير قابل للتبرير

إلى جانب تدنى الأجور، يثير العمال مسألة «فجوة الأجور الصادمة» داخل الشركة. وبحسب إفادات عمالية، يحصل أحد كبار المديرين على راتب شهرى يقدر بنحو مليون و٣٠٠ ألف جنيه، وقد نشر العمال صورة ضوئية لمستند الشيك الذى يتقاضاه المدير شهريا، وذلك فى مقابل بضعة آلاف من الجنيهات لعمال خطوط الإنتاج.

"إحنا لما سمعنا الرقم حسينا إننا مش فى نفس الشركة. ده مش فرق درجات، ده فرق حياة."

بحسب خبراء سياسات الأجور فإن هذا التفاوت الحاد لا يتماشى مع أى معايير عدالة مطبقة فى الشركات الكبرى عالميًا، حيث تسعى الإدارات، حتى فى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، إلى ضبط الفجوة بين أعلى وأدنى أجر، إدراكًا لخطورة تحوّلها إلى عامل احتقان وانفجار اجتماعى داخل بيئة العمل.

"إحنا بنشتغل فى شركة بيقولوا عليها عالمية، بس إحساسنا إننا عايشين جوه سور مقفول... محدش سامعنا ولا حاسس بمعاناتنا"

"صاحبة السعادة" وإهانة العمال: واقعة تتجاوز الكلمات

فى قلب هذا الاحتقان، تتداول شهادات عمالية واقعة منسوبة إلى ياسمين محمد فريد خميس، رئيسة مجلس إدارة الشركة، والتى يُطلق عليها داخل المصانع لقب «صاحبة السعادة». وبحسب روايات عمالية متطابقة، قالت ياسمين، فى سياق حديث عن بند الأجور، إن رواتب العمال «بتيجى من الزبالة»، فى إشارة إلى بقايا البلاستيك وبواقى التصنيع. التى يتم بيعها لسد بند الأجور لأكثر من عشرين ألف عامل قام المصنع على اكتافهم وبعرقهم.

ورغم عدم صدور تعليق رسمى موثّق يؤكد أو ينفى العبارة حرفيًا، فإن وقعها داخل المصانع كان قاسيًا، كما يقول العمال، لأنها حملت معنى التقليل من قيمة العمل الإنساني، ورسالة بأن الأجور ليست حقًا عادلًا بل "فضلة" من العملية الإنتاجية.

"الكلمة دى جرحتنا اوى ومأثرة فينا حسّيت إن كل تعبنا بيتشال من عليه الغطا ويتقال عليه زبالة. بعد اليوم ده، أى كلام عن احترام بقى صعب نصدقه".

غنى عن القول أن مثل هذه الخطابات، حتى وإن لم تدون رسميًا، تُسهم فى تكريس ثقافة إدارية تجرد العمال من الكرامة، وتتناقض مع مبادئ العمل اللائق التى تقرّها المعايير الدولية.

شهادات من الداخل: الخوف بدل الحوار

فى محاولة لاحتواء الشكاوى، أنشأت الإدارة صندوقًا للشكاوى باعتباره آلية رسمية للتواصل. لكن شهادات عمالية متطابقة تشير إلى أن الصندوق تحوّل إلى فخ إداري.

"حطيت شكوى عن الأكل والشيفتات. بعدها بأيام اتطلبت تحقيق. محدش قالّى ده ليه، بس فهمت إن الشكوى مش حق... دى تهمة."

عامل آخر يضيف أن مجرد التفكير فى الشكوى أصبح مغامرة غير محسوبة العواقب مضيفا "بقينا بنقول لبعض: خليها فى قلبك. اللى اشتكى قبل كده اتعلم علينا. الصمت بقى أأمن عندنا عيال".

يصنف القانون بشكل واضح تلك الممارسات بالنص" يُعد أي إجراء عقابى بسبب تقديم شكوى انتقامًا محظورًا ويُصنّف كفصل تعسفى معقّد حتى لو لم ينه صاحب العمل العقد صراحة" ولكن من يراقب ومن ينفذ؟.

المصنع كمساحة أمنية: تفتيش وتجسس وترهيب

التحول الأخطر، بحسب توصيف عمالى وحقوقي، كان نقل الخلاف العمالى إلى مربع أمني. فمع تصاعد المطالبات، أنشأ عمال مجموعة مغلقة على فيسبوك لمناقشة الأوضاع. خطوة بدت سلمية، لكنها قادت، وفق بيان المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إلى سلسلة من الانتهاكات.

أشارت المفوضية إلى فصل نحو ٧٠ عاملًا من أربعة مصانع بالعاشر من رمضان تعسفيا بعد تحقيقات داخلية وُصفت بأنها صورية. ووفق إفادات العمال، شملت التحقيقات تفتيشًا ذاتيًا مهينًا قبل دخول غرف التحقيق، وإهانات لفظية، ومحاولات لإجبار بعضهم على الاستقالة.

"دخلت التحقيق بعد ما فتشونى ذاتيا حسّيت إنى متهم مش عامل. اللحظة دى كسرت حاجة جوايا."

الأخطر، بحسب البيان، هو اختراق وتتبع الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، بما فى ذلك منشورات من حسابات مجهولة، ثم تحديد أصحابها وفصلهم."كنا فاكرين الأكونت المجهول أمان. لما اتجابوا الناس واحد واحد، فهمنا إننا متراقبين."

خبراء قانونيون يرون أن هذه الممارسات تمثل انتهاكًا صارخًا للحق فى الخصوصية، وقد ترقى إلى شبهة تجسس غير مشروع، ولا تندرج بأى حال تحت سلطات صاحب العمل.

ويؤكد العمال أن بعض من قادوا هذه الإجراءات ضباط شرطة سابقون يعملون داخل هيكل الإدارة، ما رسّخ شعورًا بأن المصنع يُدار بعقلية أمنية لا إدارية.

مباحث الإنترنت و«نشر الأخبار الكاذبة»: القانون كسلاح ضغط

لم تتوقف الإجراءات عند الفصل. فبحسب إفادات العمال وبيان المفوضية، جرى تهديد بعض العمال باللجوء إلى مباحث الإنترنت، واستخدام اتهامات من قبيل «نشر أخبار كاذبة» و«التحريض».

"قالوا لنا: هنبلغ عنكم مباحث الانترنت واللى هيغلط هيتحاسب. ساعتها حسّينا إن الكلام نفسه بقى جريمة."

ويتعارض انحراف استخدام النصوص الجنائية لقمع التعبير العمالى السلمي، مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التى تكفل حرية التنظيم والتعبير داخل أماكن العمل كما تشير المفوضية إلى أن الشركة سبقت العمال ببلاغات تتهمهم بالتحريض والتخريب، ما قلب موقع الضحية إلى متهم.

المخالفات القانونية... وأين الدولة؟

وفق قراءة قانونية، تتضمن الوقائع فصلًا تعسفيًا، تفتيشًا مهينًا، انتهاكًا للخصوصية، ترهيبًا قانونيًا، واستخدام أدوات أمنية خارج إطار الدولة. وهى ممارسات تتعارض مع قانون العمل المصري، ومع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التى صدّقت عليها مصر، خاصة ما يتعلق بحرية التنظيم وحظر الفصل التعسفى وحماية الكرامة الإنسانية.

وسط ذلك، يبرز سؤال لا يمكن تجاهله: أين وزارة العمل؟

رغم الوقفات والشكاوى والبيانات الحقوقية، لا يظهر تدخل رقابى حاسم. حقوقيون يرون أن هذا الغياب فتح المجال أمام بعض الشركات الكبرى للتصرف كدولة داخل الدولة."دوّرنا على الدولة، لقينا نفسنا واقفين قدّام الشركة لوحدنا، النساجون دولة جوا الدولة ما يقدر عليها غير ربنا"

حين يغيب القانون يحضر الخوف

بين أرباح بالمليارات وتوزيعات سخية للمساهمين، يعيش عمال «النساجون الشرقيون» تحت ضغط دائم: أجور متدنية، فجوات صادمة، صناديق شكاوى تتحول إلى فخاخ، ومصانع تُدار بعقلية المراقبة والترهيب.

"إحنا مش طالبين غير نشتغل بكرامة... بس الكرامة بقت أصعب من الشغل"

القضية هنا لم تعد خلافًا عماليًا، بل اختبارًا حقيقيًا لدور الدولة وحدود نفوذ رأس المال.فحين يخاف العامل من الشكوى، ومن الكلام، ومن منشور على فيسبوك، يصبح السؤال الأهم:

من يحمى العامل؟ وأى معنى يبقى للنجاح الاقتصادي، إذا كان ثمنه هو الخوف داخل أماكن العمل؟

تحقيق: أسماء زيدان